عرفات ، اعلن وصفي التل في مقابلة مع تلفزيون الاذاعة البريطانية (١/٢٦) انه لن يسمح في المستقبل للفدائيين بالقيام بأعمالهم ضد اسرائيل الا من داخل الاراضي المحتلة ، وعلق ياسر عرفات على تصريح التل قائلا « لقد اصبح وضعنا أصعب ولكننا لن ننهزم » . وعلى أثر اذاعة تصريح التل اصدر ناطق اردني رسمي توضيحا له نفى فيه ان يكون قصد التل منع العمل الفدائي من استعمال الاراضي الاردنية ، واكد بالمقابل ان هدف التصريح هو تطوير العمل الفدائي ليصبح أكثر فعالية داخل الاراضي المحتلة . ولكن وصفي التل لم يعبأ بهذا التوضيح، ومضى الى ما هو ابعد من تصريحه الاول حين قال في ندوة عقدها يوم ١/٢٧ في نادي الاردن بعمان « ان الاردن سيعترف باسرائيل اذا انسحبت من كل الاراضي المحتلة » .

وقد انعكس هذا الموقف السياسي الاردني ، الذي يشكل كشفا حقيقيا لاهداف معركة أيلول ، على وضع اللجنة العربية العليا للمتابعة . ففي نهاية شهر ك٢ بدأ الحديث يتوافر عن منع لجنة المتابعة من اداء مهمتها ، وعزمها نتيجة لذلك على التوقف، وقد ساد هذا الانطباع بعد تصريح للطيب السحباني (١/٣١) سفير تونس في الاردن قال فيه ان لجنة المتابعة « انتهت من مناقشة كل النقاط المدرجة على جدول الاعمال » ، وأوحى هذا التصريح للمراقبين ان اللجنة على وشك انهاء مهمتها . وبعد ذلك بأسبوعين (٢/١٥) اعلن ان العميد احمد حلمي رئيس فريق المراقبة سوف يغادر عمان الى تونس لرفع تقرير الى الباهي الادغم ، وكان ذلك بمثابة اعلان غير رسمي عن عزمه على التخلي عن مهمة لا يستطيع اداءها بسبب عرقلة السلطات الاردنية. وقد عبر العميد حلمي عن ادانته للسلطة الاردنية بتصريح قال فيه (٢/١٨) : ان فرص الصدام بين المقاومة والسلطة الاردنية لا تزال قائمة لان الاتفاقات المبرمة لحل الازمة نهائيا لم تنفذ كاملا ، وحدد المشاكل على الشكل التالي : ١ — المخافر التي تنشئها السلطة في الاحياء ، ولم تكن موجودة قبل أيلول . ٢ — رفض السلطة الاردنية اعتماد اوراق اللجنة المركزية كما ينص على ذلك بروتوكول عمان . ٣ — رفض السلطة الاردنية الافراج عن بقية المعتقلين لديها منذ معارك أيلول . ٤ — رفض السلطة الاردنية تسليم أسلحة المقاومة الثقيلة التي استولت عليها اثناء معارك أيلول . ٥ — رفض تسليم مناطق هامة للفدائيين اتفق على تسليمها مثل منطقة (أم الرمانة) .

ومن جهة اخرى كان الموقف السياسي الاردني يعكس نفسه في سلسلة من التحديات للجماهير ولحركة المقاومة . ففي ٤ شباط داهمت السلطات الاردنية مخيم « سوف » قرب جرش ، وقامت بالاستيلاء على معسكر لاشبال فتح ، ونهب محتويات احد مراكز الجبهة الشعبية الديمقراطية ،وعلى اثر ذلك قام الالاف من سكان المخيم بتظاهرة ضخمة باتجاه جرش تصدى لها الجيش بالرصاص فسقط قتيلان من المتظاهرين واربعة جرحى ، واحدثت التظاهرة رد فعل عنيف في اوساط الجماهير ، وتوترا واضحا في اوساط السلطة ، لانها كانت بمثابة تحد واضح لها. وقد تكرر هذا التحدي الجماهيري للنظام في عيد الاضحى (٧ شباط) حين ترأس ياسر عرفات مظاهرة شعبية ضخمة توجهت نحو مقبرة الشهداء في جبل الاشرفية بعمان ، وضمت حوالي عشرة آلاف متظاهر . وقد جاء رد فعل السلطة الاردنية على هذا التحدي الجماهيري سريعا ، من خلال معركة جبل « هملان » في عمان التي استمرت ستة ايام كاملة ، بدأت يوم (١١ شباط) حين اعلن بيان للجنة المركزية ان قوة من الجيش الاردني تضم ٦٠٠ رجل تساندها الدبابات هاجمت مواقع الفدائيين عند اطراف عمان الشرقية ، وذكرت اللجنة انها وزعت السلاح على الميليشيا واصدرت اوامر بالمقاومة . وفي اليوم التالي (١٢ شباط) امتد الاشتباك الى جبل النصر والتاج والهاشمي الجنوبي، ووجه ياسر عرفات نداء الى الحكام العرب للتدخل، وتوقف هذا الاشتباك صباح يوم ١٧ شباط .

٢ — **العلاقات الداخلية بين المنظمات** : لم يتوقف لحظة واحدة الحوار الذي فجرته معركة أيلول داخل العمل الفدائي حول أسلوب مواجهة حملات الابادة التي يشنها النظام الاردني ، وحول بنود البرنامج المرحلي الذي تفرضه مرحلة ما بعد أيلول . وهذا الحوار الذي يسير في اتجاهات مختلفة ، كان ولا يزال حوارا داخليا غير معلن بين المنظمات، باعتبار أن موضوع الحوار يستحق اعطاءه الوقت الكافي من البحث ، ولا يجوز الاعلان عنه (في مهاترات اعلامية) قبل أن يكتمل وينضج . ومع ذلك فقد حدث خروج على هذا الخط العام المتفق عليه ضمنا ، وذلك حين فاجأ السيد كمال عدوان احد قادة فتح وعضو أمانة سر اللجنة المركزية الجميع